الأثر التركيبي عند الزمخشري في تفسير سورة البقرة

The impact of the grammatical meaning of al-Zamakhshari on the interpretation of Surat al-Baqarah

د . مسعود غريب*

د. إبراهيم طبشي♣

تاريخ الإرسال: 2021/04/11	تاريخ القبول:2021/05/22	تاريخ النشر:2021/12/20

الملخص:

لا شكَ أن ما بذله الزمخشريَ اللغويَ، المفسّر، لجدير بالاهتمام؛ فقد استطاع أن يسخر فكره النحويَ في توجيه الخطاب القرآني بما يخدم مذهبه العقديَ، مبدياً رأيه وفق منهج علميَ واضح المعالم قائم على حسن استقراء الشواهد والأدلة، فبصمته واضحة كل الوضوح، سواء من حيث طريقة معالجته للخطاب القرآني، أو من حيث الاستدلال على صحة ما يراه صواباً.

وبالنظر إلى أهميةالبحث في الموضوع، جاء مقالنا هذا موسوما بـ**الأثر التركيبي عند الزمخشري في تفسير سورة البقرة**

الكلماتالمفتاحية: الأصول، التفسير ، التوجيه.الزمخشري

Abstract:

There is no doubt that what al-Zamakhshari did in the field of Arabic language and its sciences was worthwhile. He tried to use his grammatical thought in directing the Qur'anic discourse, expressing his opinion according to a clear scientific approach based on good extrapolation of evidence. His fingerprint is very clear, whether in terms of the way he deals with the Qur'anic discourse, or in terms of inference that what he deems correct.

The present research paper is entitled: The impact of the grammatical meaning of al-Zamakhshari on the interpretation of Surat al-Baqarah .

المؤلف المرسل: إبراهيم طبشي brahimtobchi@gmail.com

*جامعة ورقلة ، ghmessaoud@gmail.com

♣جامعة ورقلة ، brahimtobchi@gmail.com

Key words: *grammatical thought, origins, interpretation, directing , Al-Zamakhshari, AL-Kashaf.*

❊❊❊ ❊❊❊ ❊❊❊

مقدمة :

بالنظر إلى أهمية البحثفي التفكير النحوي عند الزمخشريجاء مقالنا هذا ليجيب عن الإشكالات الآتية: ما مفهوم التفكير النحوي؟ وما أصوله ؟ وما علاقته بأصول النحو؟ كيف استطاع الزمخشري أن يسخر معطيات فكره النحوي في تفسير آي الذكر الحكيم في سورة البقرة وتوجيهها بما يراه صوابا، أو بما يخدم مذهبه العقدي.

-1 تحديد مفهوم مصطلح التفكير النحوي، وأصوله

1 – 1التفكير لغة:

ورد في المعجم الوسيط:« فكر في الأمر- فكر أعمل العقل فيه، ورتب ما يعمل ليصل به إلى مجهول...وفكر في المشكلة أعمل عقله فيها؛ ليتوصل إلى حلها...التفكير:إعمال العقل في مشكلة للتوصل إلى حلها... الفكر:إعمال العقل في المعلوم للوصول إلى معرفة مجهول»[1].

وما يستخلص مما تقدم أن الفكر:هو إعمال الخاطر والعقل في المعلوم للوصول إلى معرفة مجهول، وحل إشكال.

2-1 التفكير اصطلاحا:

التفكير اصطلاحا:« هو كل نشاط عقلي أدواته الرموز، ويقصد بالرموز:هو كل ما ينوب عن الشيء، أو يشير إليه، أويعبر عنه، أو يحل محله في غيابه. ومن الرموز الصور الذهنية، والمعاني، والألفاظ، والأرقام،والذكريات، والإشارات، والتعبيرات،والإيماءات، والخرائط الجغرافية، والعلامات الموسيقية، والصيغ الرياضية»[2].

والمتأمل في تراثنا النحوي العربي يجد أن النحاة الأوائل قد بذلوا جهدا عقليا معتبراً في استقرائهم« للنصوص التي تصلح لاستخلاص القواعد منها بأساليب التحليل العلمي في فرز المسائل والأبواب وصياغة القواعد والقوانين... فأهدوا إلى الأمة علم النحو بشقيه: القاعدة والتقعيد»[3].

وما دام النحو العربي قاعدة وتقعيداً قد استمدّ علميته من تمتعه بالخصائص العلمية الثلاث:«الضبط في القواعد والقوانين، والتفسير في الكليات والجزئيات التطبيقية

والنظرية، والتوقع لما يمكن أن يطرأ على المنظومة العلمية من تغيرات في المستقبل»[4]. فإن التفكير العلمي المستهدف في بحثنا هذا هو التفكير النحوي، كما عرفه علي أبو المكارم بقوله:«إن هذا الاصطلاح الذي نستخدمه نقصد به دراسة الخطوط الرئيسة العامة التي سار عليها البحث النحوي، والتي أثرت في إنتاج النحاة وفكرهم على السواء. وهذه الخطوط العامة قديمة جدا في البحث النحوي، حتى إن من الممكن أن نردها إلى البداية الباكرة لنشأة البحث في النحو العربي،أي: إلى أواخر القرن الأول وأوائل القرن الثاني»[5]. أو بتعبير آخر هو:« ذلكم النتاج الذي استخرجته عقول النحاة العرب من خلال التفكر في اللغة، وتعمق النظر فيها والوقوف على طريقة العرب في لسانها، ومعهود خطابها وفق أسس ومبادئ ومنطلقات ومنهجية بنوا عليها ذلكم الفكر، ويمثله في الحضارة العربية الإسلامية. تراث ضخم من القواعد والضوابط والتفاسير والتعليلات التي حاول بها نحاة العربية إدراك سر هذه اللغة الشريفة في: أساليبها، وتراكيبها، وانتظامها. وفق مستويات من التفكير»[6].

مما يجعلنا نؤكد أن التفكير النحوي العربي: هو ذلك التراث الضخم من الضوابط، والتفاسير، والتعليلات التي من خلالها تمكن النحاة من الوقوف على الكثير من الأسرار اللغوية، والتي كان لها الأثر البارز في نتاجهم وفكرهم، أو بتعبير آخر هو:عبارة عن الخطوط الرئيسة التي سار عليها البحث العلمي النحوي، الأمر الذي مكن النحاة من إنجاز عملية التقعيد، وضبط الاستعمال اللغوي، وتفسير الكثير من الظواهر اللغوية وفق منهج علمي قائم على الضبط، والتفسير، والتوقع.

3-1 أصول التفكير النحوي:

من أولويات البحث في مجمل القضايا النحوية بتنوع مسائلها الكلية والجزئية التطبيقية منها والنظرية« أن يبدأ دائما من الأصول قبل الانتقال إلى الفروع؛ إذ إن الأصول هي التي تشكل صورة الفروع وتحدد لها علاقاتها وتفسر سماتها، وأية محاولة للبدء بالفروع أو لإغفال امتدادها عن أصولها محاولة غير موضوعية»[7].حيث إن لكل علم أصولا تمثل فلسفته؛ ولذا «كان التفكير العربي الإسلامي كلما نضج علم من العلوم أمامه عكف على دراسة أسسه النظرية ومبادئه العامة دراسة نقدية، وكان كلما فعل ذلك أخذ اسم العلم أضاف إليه كلمة أصول، وهكذا كان ظهور أصول الفقه، وأصول الكلام، وأصول النحو»[8].

وإذا كان الأمر كذلك، فما هي الأصول العامة التي انبنى على أساسها التفكير النحوي، منذ أواخر القرن الأول الهجري؟

فالأصول الكلية للتفكير النحوي،أو بتعبير آخر:«الأسس الكلية التي بنى عليها النحاة العرب قواعدهم الجزئية وأحكامهم التفصيلية»[9] تتمثل في الثنائيات الآتية:[10]

القياس والاستقراء، التقعيد والتعليل، مواقف النحاة من النصوص والتأويل.

2 علاقة التفكير النحوي بأصول النحو:[11]

لقد مهد علي أبو المكارم حديثه عن أصول التفكير النحوي بذكر الفروق الجوهرية بين أصول النحو وأصول التفكير النحوي وبخاصة إذا علمنا أن بين جزئياتهما بعض الالتقاء، وفي قضاياهما شيئا من وحدة النظر، إضافة إلى بعض الدراسات لم تدقق في تحديد المصطلحات الأمر الذي أدى إلى الخلط بين الاصطلاحين:فمصطلح أصول التفكير يقصد به دراسة الخطوط الرئيسة العامة للفكر النحوي التراثي، والتي يمكن ردها إلى مرحلة نشأة البحث في النحو العربي.بينما مصطلح أصول النحو:هو المحاولة المباشرة لدراسة تلك المبادئ التي اتبعت في الإنتاج النحوي.وهكذا يبدو أن الاصطلاحين مختلفان، فأحدهما قديم، والآخر متأخر الحدوث، وأحدهما ممتد وموسع، والآخر محدود ومرحلي فضلا عن هذا يلاحظ أن دراسة أصول النحو ذاتية التناول.

3- من القضايا النحوية الواردة في آي الذكر الحكيم من سورة البقرة:

سنتناول بالدراسة عددا من القضايا النحوية الواردة في آي الذكر الحكيم من سورة البقرة، مبينين كيف حاول العلامة الزمخشري أن يسخر فكره النحوي مكتفيا بتفسير بعضها، بما يراه مناسبا وصوابا، محاولا كشف اللثام عن مقاصدها، وإزالة ما يكتنفها من غموض ولبس، والقيام بتوجيه بعضها الآخر بما يخدم مذهبه العقدي.

1- مطابقة اسم الإشارة للمشار إليه:

قال تعالى﴿**الم(1) ذلك الكتاب**﴾ ذكر الزمخشري في هذه الآية الكريمةأن المشار إليه مؤنث، وهي السورة، واسم الإشارة مذكر وهو ذلك؛ الأمر الذي دفع به إلى التأويل النحوي لتصحيح ما يبدو له في ظاهره متناقضا فقال:«فإن قلت:لم ذكر اسم الإشارة والمشار إليه مؤنث، وهو السورة؟ قلت:لا أخلو من أن أجعل الكتاب خبره أو صفته، فإن جعلته خبره كان ذلك في معناه، ومسماه مسماه فجاز إجراء حكمه عليه في التذكير، كما أجري عليه في التأنيث في قولهم: من كانت أمك؟ وإن جعلته صفته فإنما أشير به إلى

الكتاب صريحا؛لأن اسم الإشارة مشار به إلى الجنس الواقع صفة له.تقول: هند ذلك الإنسان، أو ذاك الشخص فعل كذا»[12].

التوضيح: فحوى تأويله هذا يعني أن لفظ (الكتاب) في هذه الحالة يعرب إما خبرا لـ (ذلك)، أوصفة له، ونحن نعرف أن الخبر هو المبتدأ في معناه ومسماه، حيث إذا قلنا:زيد منطلق فالمنطلق هو زيد، وزيد هو المنطلق، وإذا اعتبرناه صفة لـ (ذلك) فنحن نعلم أيضا أن اسم الإشارة يشار به إلى الجنس الواقع صفة له.

وهكذا إذا كان(الكتاب) خبرا لـ (ذلك) فـ (الم) مبتدأ خبره الجملة الاسمية:(ذلكالكتاب)،أما إذا كان صفة له، و(الم) خبر لمبتدأ محذوف، أي: (هذه الم) ويكون (ذلك) خبرا أو بدلا.

وبهذه التأويلات النحوية حاول الزمخشري أن يصحح ما بدا له في ظاهره مخالفا لمقاييس اللغة ونحوها. لكن من يرجع إلى كتب التفسير، يدرك أن الزمخشري قد تفرد، بهذا الرأي، وأنه لا وجود لهذا التعارض بين المشار والمشار إليه، من ذلك ما ذهب إليه القرطبي إذ يقول:« فـ ذلك" إشارة إلى القرآن، موضوع موضع هذا، تلخيصه:الم هذا الكتاب...»[13]، وهذا ما أكده أيضا صاحب التحرير والتنوير إذ يقول:« وقد جوز صاحب الكشاف على احتمال أن تكون حروف ألم مسوقة مساق التهجي لإظهار عجز المشركين عن الإتيان بمثل بعض القرآن، أن يكون اسم الإشارة مشارا به إلى ألم باعتباره حرفا مقصودا للتعجيز، أي ذلك المعنى الحاصل من التهجي، أي ذلك الحروف باعتبارها من جنس حروفكم هي الكتاب أي منها تراكيبه فما أعجزكم عن معارضته فيكون ألم جملة مستقلة مسوقة للتعريض واسم الإشارة مبتدأ والكتاب خبرا، وعلى الأظهر تكون الإشارة إلى القرآن المعروف لديهم يومئذ واسم الإشارة مبتدأ والكتاب بدل وخبره ما بعده، فالإشارة إلى الكتاب النازل بالفعل وهي السور المتقدمة على سورة البقرة»[14]، وهذا ما أكده صاحب صفوة التفاسير أيضا،إذ يقول في تفسير قوله تعالى:﴿**ذلك الكتاب...**﴾ :«أي هذا القرآن المنزل عليك يا محمد هو الكتاب الذي لا يدانيه كتاب»[15]. وغيرهم من المفسرين.

2- تقديم الضمير على مفسره:

قال تعالى:﴿ثم استوى إلى السماء فسواهن سبع سماوات﴾[16]

ذكر الزمخشري في معرض تفسيره لهذه الآية الكريمة:أن«الضمير في ﴿فسواهن﴾ ضمير مبهم و﴿سبع سماوات﴾

تفسيره،كقولهم:ربّه رجلا، وقيل الضمير راجع إلى السماء، والسماء في معنى الجنس، وقيل جمع سماءة ،والوجه العربي هو الأول »[17].

التوضيح: في هذه الآية الكريمة نجد أن الضمير المتصل(هن) مبهم في حاجة إلى ما يفسره باعتباره ليس عائدا على شيء قبله يزيل إبهامه؛ لذا يرى الزمخشري فيه وجهين:إما أنه مقدم على مفسّره،(سبع سموات)،وإن كان الأصل فيه أن يتأخر عنه.أو أنه يعود على السماء قبله؛ لأنها في معنى الجنس،أو لأنها جمع سماءة وهو أمر لا إشكال فيه.إلا أن الزمخشري اختار الوجه الأول لاعتقاده أنه الوجه العربي،تشبيها بقولهم:ربّه رجلا حيث (رجلا) المؤخر تمييز مفسر للضمير المتصل المقدّم (ه)،كما أن:(سبعَ سموات) تمييز مفسر للضمير المتصل المتقدم (هن)،والظاهر أن الزمخشري قد تفرد برأيه في هذا الباب،وخرج عن المواضع السبعة التي أجمع عليها النحاة،إلا أنه اعتمد في خروجه على القياس وهو أحد الأصول المعتمدة في الفكر النحوي، إذ قاس خروجه هذا على مجرور ربَّ وهو أحد الأبواب السبعة، حيث إن الباحث في التراث النحوي يجد أن النحاة قد أجمعوا على أنه لا يجوز تقديم الضمير عن مفسره لفظا ورتبة إلا في سبعة أبواب[18]:

-باب ضمير الشأن نحو قوله تعالى:﴿قل هو الله أحدٌ﴾ (الإخلاص الآية 01)، أي: الشأن أن الله أحد.

-أن يكون مخبرا عنه بمفسّره نحو:﴿وقالوا ما هي إلاّ حياتنا الدنيا﴾،(الجاثية 24) ما الحياة إلا حياتنا الدنيا.

-الضمير في باب نعم نحو: نعم رجلا زيد، فإنه مفسّر بالتمييز.

-مجرور ربَّ نحو: ربّه رجلا فإنه مفسّر بالتمييز.

-الضمير في التنازع إذا أعملت الثاني واحتاج الأول إلى مرفوع نحو:قاما وقعد أخواك.فإن الألف راجعة إلى الأخوين.

- الضمير المبدل منه ما بعده كقولك في ابتداء الكلام: ضربته زيدا.

- الضمير المتصل بالفاعل المقدّم العائد على المفعول المؤخر نحو:

جزى ربّه عني عديَ بن حاتمٍ جزاء الكلاب العاويات وقد فعل[19]

حيث أعيدالضمير من "ربّه" إلى "عديَ " وهو متأخر لفظا ورتبة.

3 - إضافة بين إلى مفرد:

قال الله تعالى: ﴿لا فارضٌ ولا بكرٌ عوانٌ بين ذلك﴾[20].

ذكر الزمخشري في تفسيره لهذه الآية الكريمة أن «(بين) يقتضي شيئين فصاعدا، فمن أين جاز دخوله على ﴿ذلك﴾؟ قلت:إنه في معنى شيئين حيث وقع مشارا به إلى ما ذكر من الفارض والبكر، فإن قلت: كيف جاز أن يشار به إلى مؤنثين، وإنما هو للإشارة إلى واحد مذكر قلت:جاز ذلك على تأويل ما ذكر وما تقدم، للاختصار في الكلام كما جعلوا فعلا نائبا عن أفعال جمة تذكر قبله نقول للرجل: نعم ما فعلت! وقد ذكر لك أفعالا كثيرة وقصة طويلة، كما تقول له ما أحسن ذلك!»[21].

التوضيح: تساءل الزمخشري من خلال تفسيره لهذه الآية الكريمة عن العلاقة بين الظرف«بين»واسم الإشارة (**ذلك**) من حيث إن الظرف «بين»دخل على اسم الإشارة (ذلك)الذي يشار به في الأصل إلى واحد مذكر،وفي الآية مشار به إلى شيئين مؤنثين﴿بين ذلك﴾،أي:بين الفارض والبكر،والمعلوم أن الظرف (بين)يقتضي شيئين فصاعدا.إذ يذكر النحاة أن(بين)«كلمة واجبة الإضافة وهي لا تضاف إلا إلى متعدد، سواء أكان تعدده بسبب التثنية أو الجمع، أم كان تعدده بسبب العطف»[22].

وبالنظر إلى هذا الإشكال أرجع الزمخشري ذلك إلى تأويل ما ذكر، وما تقدم طلبا للاختصار والإيجاز في الكلام، وذلك مما دأب عليه العرب في كلامهم إذ يجعلون الفعل الواحد نائبا عن أفعال كثيرة تذكر قبله في مثل قولهم:نعم ما فعلت.وهكذا نلحظ في الآية أن الإشارة صحت بالمفرد إلى المتعدد بتأويله بالمذكور،لأن«أن أسماء الإشارة تثنيتها وجمعها وتأنيثها ليست على الحقيقة»[23].

4 - الإخبار بالمصدر:

قال تعالى:﴿كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا...﴾[24].

ذكر الزمخشري في معرض تفسيره لهذه الآية الكريمة أن المصدر في قوله تعالى:﴿وهو كره لكم﴾ «من الكراهة بدليل قوله تعالى:﴿وعسى أن تكرهوا شيئا﴾ ثم إما أن يكون بمعنى الكراهة على وضع المصدر موضع الوصف مبالغة، ...كأنه في نفسه كراهة؛ لفرط كراهتهم له، وإما أن يكون فعلا بمعنى مفعول كالخبر بمعنى المخبور أي: وهو مكروه لكم...ويجوز أن يكون بمعنى الإكراه على طريق المجاز، كأنهم أكرهوا عليه لشدة كراهتهم له، ومشقته عليهم»[25].

التوضيح: ما أشار إليه الزمخشري يعد فعلا أوجها محتملة لمعنى الكره، سواء بمعنى الكراهة، أم المكروه، أم الإكراه، إلا أن الشاهد في الآية الكريمة يؤكد على أن الإخبار قد تم

بالمصدر،(كره)وأنه قد وضع موضع الوصف. وهكذا يمكن القول إن اسم المعنى يصح وقوعه خبرا عن اسم العين، وهذا من قبيل زيد عدل «وفيه ثلاثة توجيهات أحدها:كونه مجازا عقليا بحمله على الظاهر، وهو جعل المعنى نفس العين مبالغة. والثاني:أن المصدر في تأويل اسم الفاعل في نحوه وتأويل اسم المفعول في نحو:زيد خلق أي: مخلوق، والثالث:أنه على تقدير مضاف محذوف أي ذات إقبال»[26].

5 - إبدال الفعل من الفعل:

قال تعالى:﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء﴾[27].

ذكر الزمخشري في تفسير هذه الآية الكريمة الأوجه الإعرابية للفعل المضارع ﴿فيغفر﴾ باختلاف القراءات فقال:«وقرئ:فيغفر ويعذب مجزومين عطفا على جواب الشرط ومرفوعين على: فهو يغفر ويعذب...وقرأ الأعمش يغفر بغير فاء مجزوما على البدل من يحاسبكم...ومعنى هذا البدل التفصيل لجملة الحساب؛لأن التفصيل أوضح من المفصل فهو جار مجرى بدل البعض من الكل أو بدل الاشتمال»[28].

التوضيح: يظهر من توجيه الزمخشري لهذه القراءات(الرفع،الجزم بالفاء، وبغير الفاء) أن الفعل المضارع(يغفر) قرئ مجزوما عطفا على جواب الشرط(يحاسبكم)، ومرفوعا على تقدير فهو يغفر، ومجزوما بغير فاء على أنه بدل من يحاسب. ومما يشهد على صحة إبدال يغفر من يحاسب في قراءة من حذف الفاء قول الشاعر:

متى تأتنا تلمم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا[29]

فالشاهد:جزم الفعل تلمم؛لأنه بدل من تأتنا؛ ولأن الإلمام ضرب من الإتيان كإبدال يغفر من يحاسبكم في قراءة الإمام الأعمش. فالظاهر أن الشاهد مكرر في المفصل والكشاف ، وإن كان الغرض ليس واحدا ففي المفصل من أجل تقرير قاعدة نحوية مفادها أن الفعل المضارع الداخل بين الشرط والجزاء« يكون على ضربين أحدهما:مرفوع لا غير، والآخر يدخل بين مجزومين وتكون أنت مخيرا بين الجزم على البدل من الأول وبين الرفع على الحال. فأما ما يكون رفعا لا غير فأن يكون الفعل الداخل بين المجزومين ليس في معنى الفعل فلا يكون بدلا منه»[30]. أما في الكشاف فأورده المصنف بغية الاحتجاج لأحدى قراءات جزم (يغفر) في قوله تعالى:﴿وإن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه يحاسبكم به الله فيغفر لمن يشاء﴾ بحذف الفاء.

6 -التمييز المعرفة: قال تعالى: ﴿ومن يرغب عن ملة إبراهيم إلا من سفه نفسه﴾[31].

إن الزمخشري في تفسيره لهذه الآية الكريمة ذكر بعض الأوجه الإعرابية لـ﴿نفسه﴾ فقال:« وقيل انتصاب النفس على التمييز نحو:غبن رأيه، وألم رأسه، ويجوز أن يكون في شذوذ تعريف المميز...وقيل معناه سفه في نفسه فحذف الجار كقولهم:زيد ظني مقيم، أي: في ظني والوجه هو الأول »[32].

التوضيح: اعتبر الزمخشري في أحد توجيهاته انتصاب(نفسه) في هذه الآية الكريمة تمييزا، إضافة إلى احتمال أن يكون انتصابها على أنها مفعول به للفعل سفه، كما يجوز احتمال النصب على نزع الخافض، ومع رجحان هذين الوجهين النصب على المفعولية،أو على نزع الخافض،كان الاختيار المرجح للزمخشري هو الانتصاب على التمييز مع أن(نفسه) معرفة ،مع العلم أن الأصل في التمييز أن يكون اسما نكرة، وأن وقوعه معرفة، شاذ ونادر إلا أن الزمخشري استطاع أن يورد من كلام العرب ما يعزز مذهبه هذا كقولهم:غبن رأيه،وألم رأسه،أي غبن رأيا،وألم رأسا.

من القضايا النحوية التي قام الزمخشري بتوجيهها بما يصوب مذهبه العقدي:

1 - دلالة حرف العطف ثم:

قال تعالى:﴿ هو الذي خلق لكم ما في الأرض جميعا ثم استوى إلى السماء ﴾،[33]

ذكر الزمخشري في كشافه بعد تفسيره معنى الاستواء إلى السماء: «فإن قلت:ما فسرت به معنى الاستواء إلى السماء يناقضه ثم لإعطائه معنى التراخي والمهلة. قلت: ثم ههنا لما بين الخلقين من التفاوت وفضل خلق السموات

على خلق الأرض لا للتراخي في الوقت»[34].

التوضيح: لقد حرص الزمخشري من خلال تفسيره لهذه الآية الكريمة ألا يكون متناقضا مع معتقده، فإذا كانت ثم «حرف عطف يشرك في الحكم، ويفيد الترتيب بمهلة،فإذا قلت: قام زيد ثم عمرو، آذنت بأن الثاني بعد الأول بمهلة. هذا مذهب الجمهور، وما أوهم خلاف ذلك تأولوه»[35]؛ ولذا نقل عن الفراء:أن ثم قد تأتي بمعنى الواو لا تفيد ترتيبا[36].

وبناء على عقيدة التوحيد عند المعتزلة القائمة على نفي التشبيه والتجسيم، ومعنى ذلك أنهم ينفون أن يتصف الله عز وجل بصفات من صفات خلقه، ظأو يشابه مخلوقاته في أي صفة من صفاتهم؛ لأن اعتقاد ذلك يؤدي في رأيهم إلى اعتبار الذات الإلهية من المحسوسات المادية، وهي منزهة عن ذلك[37].

وهو ما جعل الزمخشري يهرع إلى تأويل دلالة حرف العطف (ثم) من دلالته التي تعني أن الله سبحانه وتعالى خلق الأرض، ثم بعد فترة خلق السماء إلى أن(ثم) في هذه الآية تفيد مجرد العطف؛ لأن دلالة التراخي يعني عندهم أن الله تعالى محدود بزمن وهو غير جائز ؛لأنه يعد من باب التشبيه والتجسيم، وهو الأمر الذي دفع بالزمخشري إلى القول بأن (ثم) ههنا لما بين الخلقين من التفاوت وفضل خلق السموات على خلق الأرض لا للتراخي في الوقت.

2 - نيابة (ال) المتصلة بالأسماء عن المضاف إليه:

قال تعالى:﴿وعلم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة فقال أنبئوني بأسماء هؤلاء إن كنتم صادقين (31) قالوا سبحانك لا علم لنا إلا ما علمتنا إنك أنت العليم الحكيم (32) قال يا آدم أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم... ﴾[38].

ذكر الزمخشري في تفسيره لهذه الآيات الكريمةأن قوله تعالى:«﴿الأسماء كلها﴾أي أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلوما مدلولا عليه بذكر الأسماء؛لأن الاسم لابد له من مسمى،وعوض منه اللام كقوله ﴿واشتعل الرأس﴾(مريم الآية04) ،فإن قلت:هلا زعمت أنه حذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، وأن الأصل وعلم آدم مسميات الأسماء؟قلت:لأن التعليم وجب تعليقه بالأسماء لا بالمسميات؛ لقوله:﴿ أنبئوني بأسماء هؤلاء﴾ ﴿أنبئهم بأسمائهم فلما أنبأهم بأسمائهم﴾ فكما علق الإنباء بالأسماء لا بالمسميات، ولم يقل أنبئوني بهؤلاء، وأنبئهم بهم، وجب تعليق التعليم بها؛ فإن قلت: فما معنى تعليمه أسماء المسميات؟ قلت أراه الأجناس التي خلقها وعلمه أن هذا اسمه فرس، وهذا اسمه بعير، وهذا اسمه كذا...﴿ثم عرضهم﴾ أي عرض المسميات»[39].

التوضيح: لقد اختلف في قضية علاقة الاسم بالمسمى،فهناك من اعتبر أن الاسم هو المسمى، وهناك من يرى أن الاسم غير المسمى، ويؤكد ذلك ما ورد في شرح التصريح على التوضيح أنهم قد «اختلفوا في الاسم والمسمى هل هما متغايران أم لا؟ والأول رأي المعتزلة، والثاني قول الأشعري...والتحقيق أن الخلاف لفظي وذلك أن الاسم إذا أريد به اللفظ فغير المسمى، وإذا أريد به ذات الشيء فهو عينه»[40]

وإذا كان الأمر كذلك فلا غرابة أن نجد الزمخشري ينافح عن فكره العقدي بفكره النحوي، وذلك بتوجيه هذه الآية الكريمة بما يوافق معتقد إخوانه من المعتزلة الذين يرون أن الاسم والمسمى متغايران، نتيجة لرأيهم في توحيد الذات الإلهية،أي:«أن أسماء الله غيره

وما كان غيره فهو مخلوق»[41]،اعتقادا منهم أنه لا يجوز أن يشارك الذات الإلهية شيء في القدم،وقد اعتمد في ذلك على التأويل النحوي بحجة جواز نيابة(أل)المتصلة بالأسماء عن المضاف إليه المحذوف.

وهكذا وظف الزمخشري من خلال تفسيره لهذه الآيات الكريمة قدرته الفائقة على التأويل النحوي ليثبت أن الاسم منفصل عن مسماه قائم بنفسه،خلافا لما يعتقده أهل السنة بأن الاسم هو المسمى، أو الاسم للمسمى؛ ولذلك نجده يستدل على صحة معتقده بأن الأصل في قوله تعالى:﴿وعلم آدم الأسماء كلها﴾،هو: علم آدم أسماء المسميات، حيث عوض عن المضاف إليه المحذوف (المسميات)ب(أل) كقوله تعالى:﴿واشتعل الرأس﴾، أي: اشتعل رأسه.هذا من جهة، ومن جهة أخرى استدل أيضا بعدم صحة تعليم المسميات، لأنها ذوات فهي لا تعلم، وإنما الشيء الذي يعلم هي الأسماء؛ ومنه لو كان الاسم هو المسمى لعلقت الآية التعليم بالمسميات، ويؤكد ذلك أيضا أن ما عرض على الملائكة هي المسميات وليست الأسماء، ولم يقل أنبئوني بهؤلاء، وأنبئهم بهم.

3 - دلالة إن الشرطية:

قال تعالى: ﴿وإن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله وادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين (23) فإن لم تفعلوا ولن تفعلوا... ﴾[42]

ذكر الزمخشري في معرض تفسيره لهذه الآيات أنه: «فإن قلت :انتفاء إتيانهم بالسورة واجب، فهلا جيء بإذا للوجوب دون إن الذي للشك؟ قلت:فيه وجهان: أحدهما أن يساق القول معهم على حسب حسبانهم وطمعهم وأن العجز عن المعارضة كان قبل التأمل كالمشكوك فيه لديهم؛لاتكالهم على فصاحتهم واقتدارهم على الكلام والثاني أن يتهكم بهم، كما يقول الموصوف بالقوة الواثق من نفسه بالغلبة على من يقاويه وإن غلبتك لم أبق عليك وهو يعلم أنه غالبه ويتيقنه تهكما به»[43].

التوضيح: يؤكد الزمخشري في مفصله على دلالة (إن) الشرطية قائلا:«لا تستعمل(إن)إلا في المعاني المحتملة المشكوك في كونها، ولذلك قبح:إن احمر البسر كان كذا، وإن طلعت الشمس آتك»[44]،كما يشير السمين الحلبي إلى المعنى نفسه قائلا:«إن حرف شرط يجزم فعلين شرط وجزاء ولا يكون إلا في المحتمل وقوعه»[45].

تأسيسا على هذه الدلالة الأصلية لـ(إن)، ووفق معتقد المعتزلة «أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه، وانه مخلوق محدث»[46] يرى الزمخشري أن أداة الشرط (إن) في هذه الآية

الكريمة تدل على احتمال أن يأتي البشر بمثل القرآن، وهذا بخلاف أداة الشرط إذاالتي تفيد القطع في وقوع الشرط بعدها،وبالتالي لو كان انتفاء إتيانهم بالسورة واجب،لأتى بإذا الذي للوجوب دون إن الذي للشك، وإذا كان الأمر ليس كذلك. فالوجه الثاني لاستعمال إن في هذه الآية على غير أصلها أنها جاءت للتهكم بهم ليس إلا،كما يقول الموصوف بالقوة الواثق من نفسه بالغلبة على من يقاويه:إن غلبتك لم أبق عليك، وهو يعلم أنه غالبه ويتيقنه تهكما به. وفي هذا الوجه وما يحمله من تهكم بهم وبقدراتهم دليل على تأكيد معنى الشرط المؤكد، وأنه مقطوع به.

4 - حذف الصفة :

قال تعالى:﴿إن الله على كل شيء قدير﴾[47] قال الزمخشري في معرض تفسيره لهذه الآية الكريمة التي تكررت في أحد عشر موضعا في القرآن الكريم:«فإن قلت:كيف قيل:﴿على كل شيء قدير﴾وفي الأشياء ما لا تعلق به للقادر كالمستحيل وفعل قادر آخر؟ قلت: مشروط في حد القادر ألا يكون الفعل مستحيلا، فالمستحيل مستثنى في نفسه عند ذكر القادر على الأشياء كلها، فكأنه قيل على كل شيء مستقيم قدير»[48]

التوضيح:

من المسائل التي تتفرع عن أصل العدل عند المعتزلة مسألة خلق الإنسان لأفعاله، وتحرر إرادته عن إرادة الله سبحانه وتعالى،والتي ينجر عنها نفي الجور والظلم عن الذات الإلهية وكل فعل قبيح، ولذا لجأ الزمخشري إلى التأويل النحوي حتى ينسجم مفهوم وحكم هذه الآية مع معتقده الاعتزالي،وذلك بتقدير صفة محذوفة لـ (شيء) أي:كأنه قيل: على كل شيء مستقيم قدير،إلا أن الآية في أكثر من موضع في القرآن الكريم تعني أن الله سبحانه وتعالى «وصف نفسه جل ذكره بالقدرة على كل شيء »[49].وإن كان حذف الصفة يرد «في اللغة مع نية معناها في الموضع الذي تدل فيه قرينة لفظية أو حالية على أن الموصوف مقيد أو مخصص بصفة معينة .بحيث لو لم تقدر صفة محذوفة لأدى إلى خلل بالمعنى المقصود،ففي قوله تعالى:﴿فأردت أن أعيبها وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة غصبا﴾(الكهف الآية79) تقدر صفة محذوفة لسفينة وهي(صالحة)،وهذا التقدير يقتضيه السياق اللفظي؛لأن التعييب لا يخرجها عن كونها سفينة، وإنما يجعلها غير صالحة في نظر الملك وأعوانه»[50].غير أن الزمخشري تأول الصفة المحذوفة مستقيم بما يوافق مذهبه العقدي ليس إلا.

5 - الجملة الواقعة صفة:

قال تعالى:﴿واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل ولا هم ينصرون﴾[51] ذكر الزمخشري في معرض تفسيره لهذه الآية الكريمة أن:«(يوما) يريد بوم القيامة (لا تجزي) لا تقضي عنها شيئا من الحقوق...وهذه الجملة منصوبة المحل صفة لـ(يوما)،فإن قلت:فأين العائد منها إلى الموصوف؟ قلت:هو محذوف تقديره لا تجزي فيه...ومعنى التنكير أن نفسا من الأنفس لا تجزي عن نفس منها شيئا من الأشياء وهو الإقناط الكلي القطاع للمطامع، وكذلك قوله: (ولا يقبل منها شفاعة ولا يؤخذ منها عدل) فإن قلت:هل فيه دليل على أن الشفاعة لا تقبل للعصاة، قلت:نعم لأنه نفى أن تقضي نفس عن نفس حقا أخلت به من فعل أو ترك، ثم نفى أن تقبل منها شفاعة شفيع فعلم أنها لا تقبل للعصاة...(ولا هم ينصرون) يعني ما دلت عليه النفس المنكرة من النفوس الكثيرة، والتذكير يعني العباد والأناسي»[52]

التوضيح: من أصول المعتزلة أنهم «اتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة، استحق الثواب والعوض والتفضل معنى آخر وراء الثواب، وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها، استحق الخلود في النار، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار، وسموا هذا النمط وعدا ووعيدا»[53]. فوعده سبحانه وتعالى للمؤمنين بالجنة والنعيم ووعيده للكفار والمشركين بالنار.

وفق هذا المنظور أنكر المعتزلة الشفاعة في الذنوب للعصاة يوم القيامة؛ فاستغل الزمخشري ما جاء في هذه الآية الكريمة؛ كدليل على نفي الشفاعة للعصاة ما دامت أنها منفية على الإطلاق، فهو يرى أن(يوما) المراد به يوم القيامة، والذي من صفاته:أنه لا تقضي فيه نفس عن نفس شيئا،ولا يقبل منها شفاعة،ولا يؤخذ منها عدل،ولاهم ينصرون، حيث الجملة الفعلية (لاتجزي...)في محل نص نعت لـ(يوما)،وكذلك الجمل الفعلية المعطوفة عليها،وإذا كانت هذه الصفات تدل على نفي الشفاعة عموما؛ فإنه يستلزم نفيها للعصاة، ومما يؤكد هذا النفي بشكل قاطع تنكير (يوما، نفس)،وهو تنكير يعبر عن الإقناط الكلي القطاع للمطامع.

لكن إذا كان المعتزلة قد أنكروا الشفاعة، لأنها تتعارض مع مبدأ الوعد والوعيد معتمدين في ذلك على مثل هذه الآية الكريمة، فإنهم أنكروا الآيات التي تثبت الشفاعة وهي

قوله تعالى:﴿ قل من تنفع الشفاعة عنده إلا لمن أذن له﴾(سبأ الآية 22) وكذلك قوله:﴿يومئذ لا تنفع الشفاعة إلا من أذن له الرحمن ورضي له قولا﴾ (طه الآية 109).

خاتمة:

وفي الأخير يمكننا استخلاص النتائج الآتية:

1- التفكير النحوي العربي هو ذلك التراث الضخم من الضوابط والتفاسير والتعليلات التي من خلالها تمكن النحاة من الوقوف على الكثير من الأسرار اللغوية،والتي كان لها الأثر البارز في نتاجهم وفكرهم أو بتعبير آخر هو عبارة عن الخطوط الرئيسة التي سار عليها البحث العلمي النحوي، الأمر الذي مكن النحاة من إنجاز عملية التقعيد، وضبط الاستعمال اللغوي،وتفسير الكثير من الظواهر اللغوية وفق منهج علمي قائم على الضبط والتفسير، والتوقع.

2- الأصول الكلية للتفكير النحوي،كما يراها الباحثان، ويراها علي أبو المكارم تتمثل أساسا في الثنائيات الآتية: القياس والاستقراء، التقعيد والتعليل، مواقف النحاة من النصوص والتأويل.

3- مفهوم القياس في القرن الأول والثاني الهجريين هو مفهوم استقرائي على اعتبار الاطراد المبني على الشائع في كل النصوص،وهذا يعني أن القياس هو الاستقراء.

4- مصطلح أصول التفكير يقصد به دراسة الخطوط الرئيسة العامة للفكر النحوي التراثي، والتي يمكن ردها إلى مرحلة نشأة البحث في النحو العربي.بينما مصطلح أصول النحو:هو المحاولة المباشرة لدراسة تلك المبادئ التي اتبعت في الإنتاج النحوي.

5- عن طريق التأويل حاول الزمخشري أن يصحح ما بدا له مخالفا لمقاييس اللغة ونحوها.

6- تفرد الزمخشري بالرأي في بعض القضايا،وخرج على ما أجمع عليها النحاة،معتمدا في خروجه على القياس ،من ذلك أن الأصل في التمييز أن يكون اسما نكرة، وأن وقوعه معرفة، شاذ ونادر إلا أن الزمخشري استطاع أن يورد من كلام العرب ما يعزز رأيه اعتبار﴿نفسه﴾ تمييزا كقولهم:غبن رأيه،وألم رأسه، أي غبن رأيا،وألم رأسا.

7- حرص الزمخشري من خلال تفسيره لبعض الآيات القرآنية ألا يكون متناقضا مع معتقده مسخرا معطياته النحوية بغية توجيه الخطاب القرآني بم يوافق أصوله الاعتزالية؛ ولذا لا غرابة أن نجد الزمخشري ينافح عن فكره العقدي بفكره النحوي.

الهوامش:

1- جمهورية مصر العربية ، مجمع اللغة العربية،المعجم الوسيط،مكتبة الشروق الدولية،القاهرة، ط4، 2004

2-عبد الفتاح محمد العيسوي، عبد الرحمن محمد العيسوي،مناهج البحث العلمي،دار الراب الجامعية،الإسكندرية 1997م،ص36

3- حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحوالعربي،دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن،ط1، 2002م،ص 13

4- المرجع نفسه، ص13

5- علي أبو المكارم،أصول التفكير النحوي،دار غريب، القاهرة،ط1، 2006م،ص17

6- محمد الخطيب، ضوابط الفكر النحوي،دار البصائر، القاهرة،دط،دت،ج1،ص32

7- محمد الخطيب، ضوابط الفكر النحوي ، ص10

- عبد السلام المسدي، الأسلوبية والأسلوب ، الدر العربية للكتاب، د.ت، 1982، ص8134

9- علي أبو المكارم،أصول التفكير النحوي، مرجع سابق،ص11

10- المرجع نفسه،ص 11-12

11- علي أبو المكارم،أصول التفكير النحوي،مرجع سابق، ص17-19

12-الزمخشري، الكشاف..تح عادل أحمد وعلى محمد معوض.مكتبة العبيكان ط1. الرياض.1998.ج1 ص46-47

13- القرطبي،الجامع لأحكام القرآن، تح عبد الله التركي، مؤسسة الرسالة،ط1، 2006، ج1، ص 242.

14- ابن عاشور، التحرير والتنوير،الدار التونسية للنشر، تونس،دط، 1984،ج1 ص219

15 - الصابوني، صفوة التفاسير،دار القرآن الكريم، بيروت،ط4، 1981،ج1، ص22

16- البقرة من الآية 29

17- الزمخشري ، الكشاف، ج1، ص128

18- ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب..تح.محمد محي الدين.دار الطلائع. دط. القاهرة. 2004.،ص129-170

19- البيت من الطويل لأبي الأسود ،أو للنابغة ، أو لعبد الله بن همارق في شرح شذور الذهب، لابن هشام،مصر سابق، ص170

20- البقرة، من الآية68.

21- الزمخشري الكشاف، ج 1، ص 151.

22- ابن هشام أوضح المسالك.تح محي الدين عبد الحميد.منشورات المكتبة العصرية.دط بيروت.دت ج3، ص360.

23- الزمخشري الكشاف. ج 1، ص151.

24-البقرة من الآية 216.

25- الزمخشري، الكشاف،مصدر سابق، ج 1، ص 246.

26-عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب..تح عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي القاهرة.ط1. 1983م ج1، ص 431.

27- البقرة. من الآية 284

28- الزمخشري، الكشاف،مصدرسابق، ج 1 ص 306-307.
29- البيت من الطويل لعبيد الله بن الحر الجعفي في خزانة الأدب ج3ص660
30-ابن يعيش، شرح المفصل. تح. إميل بديع يعقوب.دار الكتب العلمية. ط1. بيروت 2001.ج 4 ص 282-283.
31- البقرة الآية 130
32- الزمخشري الكشاف، ج 1، ص 188.
33- البقرة من الآية 29
34- الزمخشري ، الكشاف، مصدرسابق، ج1، ص128
35- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني،تح قباوة،محمد فاضل،دار الكتب العلمية بيروت،ط1، 1413هـ، 1992م،ص 426
36- المصدر نفسه،ص427
37- ينظر عواد بن عبد الله المعتق، المعتزلة وأصولهم الخمسة وموقف أهل السنة منها، مكتبة الرشد، الرياض، ط2، .، 1995م، ص138-146
38- البقرة الآية 31-33
39- الزمخشري، الكشاف، ج1، ص130-131
40- الأزهري، شرح التصريح على التوضيح،تح محمد باسل،دار الكتب العلمية، لبنان،ط1، 1421هـ، 2000م،ج1، ص6-7
41- ابن تيمية، مجموعة الفتاوى،تح عامر الجزار، أنور الباز،دط، دت،ج6 ص121
42- البقرة 23-24
43- الزمخشري ، الكشاف،مصدرسابق، ج1، ص106-107
44- الزمخشري ، المفصل في علم العربية، تح سعيد محمود،دار الجيل، بيروت، ط1424،1هـ،2003م،ص 417
45- السمين الحلبي،الدر المصون،تح أحمد محمد الخراط،دار القلم، دمشق،دط،دت،ج1، 196
46- القاضي عبدالجبار، شرح الأصول الخمسة،تح عبد الكريم عثمان، مكتبة وهبة،القاهرة، ط3، 1416هـ،1996م،ص528
47- البقرة من الآية 20
48- الزمخشري،الكشاف،ج1،ص 96
49- الطبري، جامع البيان عن تأويل آي القرآن،عبد المحسن التركي،دار هجر للطباعة والنشر،دط،دت، ج1 ص384
50- طاهر سليمان حمودة،ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي،الدار الجامعية، الأسكندرية،دط، 1998م، ص245
51- البقرة الآية 48
52- الزمخشري ، الكشاف،مصدرسابق، ج1، ص139-140
53-الشهرستاني، الملل والنحل، تح محمد الوكيل، مؤسسة الحلبي ، القاهرة،دط،1387هـ،1968م،ج1،ص45